مونتريال – نظام WHOIS وسياسة حماية البيانات
الأحد الموافق 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 - من الساعة 10:30 إلى الساعة 12:00 بالتوقيت الشرقي القياسي
ICANN66 | مونتريال، كندا

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكم جميعًا على صبركم. لقد كنا نحاول عرض الشرائح على الشاشة. وبدون أي تأخير آخر، هل يمكنني أن أحيل الكلمة إليك، لورين؟

لورين كابين: طاب صباحكم. سوف نتحدث حول عملية وضع السياسات المعجلة، وسوف تسمعون المصطلح EPDP أو عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة، وهو الاختصار الذي يشير إلى مجموعة العمل التي تتعامل مع ما سيكون بمثابة موقف السياسة البديل فيما يخص بيانات أسماء نطاقات التسجيل، أو المعروفة في السابق باسم نظام WHOIS. إذن سوف نتحدث معكم حول نبذة معلوماتية. وسوف نناقش بعض المقترحات المقرر النظر فيها من أجل مواقف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وسوف نقدم لكم إحاطات بهذا الخصوص. وسوف يشترك معي في ذلك زملائي المتميزون، جورجيوس تسيلينتس وكريس لويس-إيفانز، وسوف يقومان بمناقشة التطورات المنفصلة. وإن لم يكن الأمر كذلك، وكانت لديكم أسئلة فبرجاء التلويح باليد وسوف يسرنا الإجابة عنها.

إذن على وجه الخصوص، سوف نقدم لكم إحاطة حول حالة وضع السياسات، وسوف نتحدث حول الأطر الزمنية، لأن هذا الأمر من المفترض أن يكون عملية وضع السياسات المعجّلة، وبعد ذلك سوف ننتقل إلى مزيد من التفاصيل حول الأدوار والمسؤوليات في هذا النموذج الجديدة، ومشاركة ICANN مع هيئات حماية البيانات والتي تعد ذات أهمية بالطبع لأنها توفر إرشادًا ذا قيمة حول ما هو مقبول وما هو غير مقبول بموجب قانون الخصوصية في الاتحاد الأوروبي. وسوف نتحدث حول اعتماد الهيئات العامة وهو من الأشياء التي سوف تشارك فيها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على وجه الخصوص

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

لأنها بمثابة ممثلي الحكومات وسوف تلعب على الأرجح دورًا رئيسًا في اعتماد الهيئات العامة التي تتبعها أنت من أجل قدرتها على الحصول على إمكانية الوصول إلى نظام WHOIS، وسوف نتحدث بشكل عام حول قدرة الهيئات العامة على الوصول إلى البيانات غير العامة وبعد ذلك في النهاية، إلى الخطوات التالية. الشريحة التالية من فضلك.

فيما يلي كنظرة عامة مقترحات من أجل نظركم فيها فيما يخص الخطوات التي يمكن للجنة الاستشارية الحكومية GAC اتخاذها فيما يخص هذا الموضوع الهام. وكما يمكنكم أن تتذكروا، فقد تحدثت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC باستمرار في نصائحها ومواقفها حول الحاجة لتحقيق تقدم سريع للغاية. هذا هو ما نتوقعه، وقد تم الاتفاق على ذلك في البيان الختامي الصادر في كوبي وفي بياننا حول المرحلة الثانية، وقد كنا محددين وواضحين في نصيحة البيان الختامي الصادر في كوبي أن لدينا توقع فيما يخص إطار زمني سريع من أجل المرحلة الثانية، من أجل الانتهاء من السياسة وبعد ذلك بالطبع يمكنكم إعداد أي سياسة تريدونها لكنها ستوضع موضع الاختبار عندما يتم تنفيذ السياسة وإنفاذها وهذه هي العملية الخاصة بها والتوقع المفترض القيام به بأسرع ما يمكن. وفي البيان الختامي الصادر في كوبي قدمنا مشاورات حول العمل المتوازي وأنه يجب تنفيذه في نطاق التنفيذ الفني، وأن يكون ذلك العمل على المستوى الفني. وفي نهاية المطاف هناك عمليات أخرى لوضع السياسات يجري العمل عليها وربما يجب إعادة البدء فيها. وأحد الأمثلة الخاصة التي عبرنا عنها صراحة في البيان الختامي الصادر في كوبي تمثل في مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي والتي تعتبر بالفعل سياسة تم وضعها بالفعل من خلال التنفيذ الذي طالما تم تسويفه. وللعلم بخلفية الموضوع، فإن موفري خدمات الخصوصية والبروكسي هم موفري خدمات يوفر خدمة خصوصية لمن لا يريدون نشر المعلومات في نظام WHOIS. وهذه بالفعل عملية دافعت عنها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وأيدتها، ألا وهي وجوب إعادة البدء في عملية التنفيذ.

إذن هذه بعض الأشياء التي أكدنا عليها في بيان كوبي لكتامي حول ما نتوقعه، وربما يكون من الجدير أن نذكر وربما نكرر أيضًا أن هذا من الأشياء التي يتوجب علينا النظر

فيها. ولعلمكم أيضًا، فإننا نعتقد أنه من الحكمة والحصافة أن نناقش توقعاتنا بالنسبة للنشر والتعميم في الوقت الفعلي. وعندما نقول في الوقت الفعلي، فإننا نقصد عاجلاً وليس آجلاً، أي بأسرع ما يمكن لأي نموذج وصول موحد. وحسب ما أعتقد يقينًا أنكم على دراية به، فقد كان هناك اهتمام بالتطورات الأخيرة المقترحة من جانب منظمة ICANN حول هذا الموضوع، لا سيما فيما يخص رغبة ICANN في تولي المسئوليات والتبعات. كما كان هناك مقترح كامل وتفصيلي تمامًا مقدم من ICANN منذ فترة حول نموذج محتمل من أجل دورها الرئيسي في تولي زمام المبادرة بتوفير بوابة من أجل تمكين الأشخاص من الوصول إلى هذه المعلومات غير العامة بهدف قيام ICANN بتولي المسئولية التي ربما تم توليها خلافًا لذلك من خلال الأطراف المتعاقدة. لذا يعد هذا تطورًا هامًا للغاية. ومن بين المطالب المقدمة من ICANN إلى هيئة حماية البيانات الأوروبية هي الحصول على بعض الإرشادات فيما يخص هذا المقترح. لأنني وكما قلت لكم، فإن هيئة البيانات الأوروبية على سبيل المثال هي الهيئة الرئيسية التي سوف توفر رؤية وإرشادات فيما يخص ما هو مناسب وما إن كانت افتراضات ICANN في هذا النموذج متسقة مع ما هو ممكن بموجب قانون الخصوصية الأوروبي. ومرة أخرى، فإن توقعاتنا حيال العملية والتوقيع فيما يخص الكيفية التي يمكن أن ينجح بها نموذج الوصول الموحد هذا. ومرة أخرى، فإننا في الوقت الحالي في وضع ليست الأشياء فيه مؤكدة كما أنها تمثل تحديًا بعدة طرق بالنسبة للهيئات والجهات العامة على وجه الخصوص في الحصول على إمكانية الوصول والاطلاع على المعلومات غير العامة.

وبعد ذلك في نهاية المطاف سوف نقوم بالنظر فيما يمكن أن يكون نموذج اعتماد مقبول بالنسبة للجنة GAC من أجل اعتماد ألف هيئة مصادقة عامة. وأعتقد أنكم قد حصلتم على نظرة عامة حول ذلك المبحث الخاص بالمفاهيم. ولوضع هذا الكلام في صياغة سهلة وبسيطة، فإنه من أجل الحصول على إمكانية الوصول والاطلاع على المعلومات غير العامة، يتعين على أي جهة أن تخوض في واحدة من العمليات والإجراءات الرسمية بحيث يمكن للناس معرفة أن هذه هيئة وجهة شرعية، وأن جهة أخرى لا تنتحل شخصيتهم، وأنها تمتثل بالفعل لقانون الخصوصية في الاتحاد الأوروبي. وبعض الخطوات المعتبرة في ذلك تندرج في عملية المصادقة والاعتماد، وهي من الأشياء التي

كرّس لها زمي كريس على وجه التحديد الكثير من العمل وسوف نجري نقاشًا بمزيد من التفصيل حول ذلك خلال هذا الاجتماع وأيضًا خلال هذه الكلمة التعريفية. الشريحة التالية.

في عجالة، ولأن هناك تاريخ طويل في ذلك ولا أريد أسبب النعاس للحاضرين بالخوض في جميع التفاصيل التاريخية، سوف أعطيكم سردًا سريعًا أو مقتطفات سريعة كما تعلمون. فهذه استثمارات أساسية. بالعودة إلى عام 2007، وضعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في حقيقة الأمر مبادئ تتعلق بنظام WHOIS وما أريد التأكيد عليه من تلك المبادئ والعديد من الجوانب ذات الصلة الوثيقة والمرتبطة ارتباطًا قويًا وما أكدنا عليه في عام 2017 في البيان الختامي الصادر في أبوظبي، هو التوازن الضروري بالنسبة لبيانات التسجيل المقرر حمايتها بشكل مناسب وأيضًا خدمة المصالح العامة على وجه الخصوص من أجل تعزيز وتقوية ثقة المستهلك وخدمة مصالح هيئات إنفاذ القانون التي قد تحتاج للتحري عن التصرفات السيئة التي تحيط بنظام أسماء النطاقات DNS، فقد كان هذا التوازن، ليس فقط فيما يتعلق بالخصوصية، وليس فقط ما يتعلق بإنفاذ القانون، وليس فقط للجمهور ولكن توازن بين جميع هذه الأشياء وهذه المشكلات نهائية في المسار الآن.

وقد كانت هناك مقترحات تم وضعها حول نموذج للوصول الموحد، ولا يتم استخدامها في الوقت الحالي لكنها أثارت مشكلات من حيث ما علقت عليه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC فيما يخص ما يمكن أن يكون الأكثر أهمية. وبعد ذلك، وفي ضوء قانون الخصوصية في الاتحاد الأوروبي، فقد كان نظام WHOIS الحالي كما تقولون معلقًا – حسنًا، وهو ما يشير ضمنًا إلى أنه سوف يظهر من جديد، وهذا ليس صحيحًا، فسوف تتم إزالتها، وقد كانت هناك مواصفة مؤقتة تم إنفاذها بحيث يكون هاك شيء إلى أن يتم إجراء وتنفيذ عملية رسمية أكثر لوضع السياسات وهذا هو الموقف الذي نحن بصدده الآن، لقد كانت هناك مواصفة مؤقتة وبعد ذلك تم الانتهاء من المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات المعجّلة، ونحن الآن في هذه الفترة الأولية إلى حد ما والتي تجري خلالها المرحلة الثانية. ومن بين تأثيرات المواصفة المؤقتة التي أردت تسليط الضوء عليها هو أننا قد انتقلنا من نظام تتوافر فيه جميع المعلومات أمام الجمهور وجهات إنفاذ

القانون وأي شخص أراد الحصول على معلومات جهات الاتصال الخاصة بمن وراء أي اسم نطاق. ولم يعد هذا الوضع قائمًا بعد الآن. فالكثير من تلك المعلومات بات الآن محميًا بموجب قانون الخصوصية في الاتحاد الأوروبي، ولهذا الأمر الكثير والكثير من المزايا لكن قد يكون له بعض العواقب غير المرغوبة والبعض من تلك العواقب تتمثل في عدم وجود مكان واحد للحصول منه على تلك الأشياء، على سبيل المثال، الجهات العامة أو الجمهور بشكل عام من أجل القدرة على الحصول والاطلاع على هذه المعلومات. وبالنظر لحقيقة وجود ما يقرب من 2500 جهة متعاقدة، قد يكون لكل منهم تفسيره الخاص لما هو مقصود من توفير إمكانية الوصول المعقول إلى تلك المعلومات. ولكم أن تتخيلوا مدى ما أوجده ذلك من تحديات كبيرة بالنسبة لجهات إنفاذ القانون على وجه الخصوص في معرفة من الذي يجب أن يحصل على المعلومات وكيفية القيام بذلك. وفي حقيقة الأمر، فقد سمعت من بعض جهات إنفاذ القانون أن من الصعب حتى الحصول على المعلومات بالنسبة لموضوعات ذلك أولوية كبيرة مثل مواقع الويب المتورطة في البيع غير المشروع للأفيون، وهي المعلومات التي تعتبر ذات أولوية كبيرة في الولايات المتحدة على الأقل وفي أماكن أخرى على وجه اليقين. وحتى هذا النوع من التحريات ذات الأهمية الكبيرة تجري المماطلة فيه إلى حد ما من جانب أمناء السجلات برفضهم لتقديم ما لديهم من معلومات. ومن ثم هناك تحديات وصعوبات. لكن ما نحن بصدد مناقشته اليوم هنا هو بعض طرق التغلب على تلك الصعاب وأيضًا بعض الأعمال الجارية التي تحدث الآن. لذلك سوف أحيل الكلمة إلى زميلي لكي يحدثنا أكثر حول تفاصيل أعمال السياسات الجارية في الوقت الحالي.

جورجيوس تسيلينتس: شكرًا لك، لورين. الشريحة التالية من فضلك. إذن لقد تحدثت لورين بالفعل حول المراحل الصعبة التي أود أن أذكركم بها في هذه الشريحة. فلدينا الآن الجزء الأول، وهو المواصفات المؤقتة، والسياسة التي قامت ICANN بتفعيلها قبل سن قانون حماية البيانات العامة GDPR. وقد كانت محاولة أولى من أجل التوافق مع القانون. ومن ثم فإن المرحلة الأولى التي بدأت في العام الماضي في أغسطس/آب 2018 وحتى

فبراير/شباط 2019، فقد وضعنا أسس السياسة، وقمنا بمناقشة تلك الأسس في المجتمعات المختلفة، وأنا أذكركم بأن عملية وضع السياسات هذه تخص منظمة دعم الأسماء العامة، ومن ثم فقد وضع جميع الممثلين تلك الأسس الخاص بتوصية السياسة التي أردناها فيما يخص نظام WHOIS والتوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR. وقد قدمنا تقريرًا كان بمثابة أساس كافٍ، وقد تم اعتماده في البداية من جانب مجلس منظمة دعم الأسماء العامة ثم بعد ذلك من خلال مجلس الإدارة. وقد تم قبول معظم توصيات السياسة التي أوردناها في هذا التقرير وقد وفرت الأساس والأرضية اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات. إذن في الوقت ذاته لدينا عملية وضع السياسات ووضع التنفيذ. ومن ثم فقد بدأنا بعد ذلك في وضع السياسة – عفوًا، تم وضع تاريخ إتمام أولي لعملية وضع التنفيذ في فبراير/شباط 2019 أو 2020، لكننا نشهد تأخيرات في هذه المراجعة الخاصة بالتنفيذ. ونحن الآن في خضم المرحلة الثانية. والمرحلة الثانية تتناول أحد الأشياء التي لطالما طلبها المجتمع منذ وقت طويل، وهي حول SSAD، وهو عبارة نموذج للوصول والإفصاح، ويجب أن يكون في الصدارة، ويجب أن نكون أول من يوافق على مشكلات السياسة، وهذا هو العمل الخاص بعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP، وبعد ذلك الاطلاع على مرحلة التنفيذ اللاحقة والاطلاع على الطريقة التي سيتم بها تنفيذ هذا النموذج.

وهذا النوع من النماذج – أذكر أنه في المرحلة الأولى كنا نتناقش حول أغراض معالجة البيانات الخاصة، وما هو نوع قيود البيانات التي يجب علينا معالجتها. ونحن الآن في هذه المرحلة ننظر إلى هذا الأمر من جانب طالب الوصول، ونحن هنا نتحدث حول نوع وماهية الطلبات التي سنتلقاها، والطريقة التي سيستجيب بها النظام، وما نوع الإفصاح إذا ما كان من المفترض أن تكون هناك أتمتة وما إن كانت هناك عمليات تحديد ومصادقة في المستقبل وسوف ننتقل إلى التفاصيل الدقيقة لبعض أنظمة الإفصاح. وأيضًا للقيام ذلك، فقد بدأنا في تطوير خاص في بداية المرحلة الثانية، بدأنا في تطوير حالات استخدام خاصة من أجل التعرف على ما قد يرغب المستخدمون المحتملون لذلك النظام في القيام به تجاه بيانات نظام WHOIS. كما بدأنا في طرح الأسئلة حول الأساس القانوني اللازم من أجل معالجة تلك البيانات. الشريحة التالية من فضلك.

الآن لديكم رؤية تجاه المراحل المختلفة التي تحدثنا حولها إلى الآن. ومن ثم لديكم المواصفات المؤقتة، والمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من السياسة والتنفيذ. وفي الوقت ذاته، لكم أن تروا أن هناك أنشطة متوازية تعود بالنفع على عملية وضع السياسات والعكس بالعكس. ومن ثم فإن هذه آلية معقدة إلى كبير لأننا عندما نجري مناقشات السياسة فإننا نرغب في معرفة ما كنا نناقشه، وما إن كان من الممكن تنفيذه، وما إن كان يلبي توقعات وطلبات من يرغبون في الحصول على إمكانية الوصول، ولكن في الوقت ذاته نريد أن نكون ممتثلين على هذا الحال مع القانون. إذن لدينا ما نطلق عليه أو ما لدينا في صورة مبادرات مثل مجموعة الدراسة الفنية التي كانت تقدم كلمات تعريفية وتجري الأعمال بالفعل في الفترة السابقة، وقد طرحت مجموعة الدراسة الفنية على المجتمع نموذجًا محتملاً يضع في الاعتبار العديد من الافتراضات. والآن – وأنا أقول ذلك لأن من الضروري بالنسبة لنا أن نتعرف على الطريقة التي يعمل بها نموذج الإفصاح. وهذا في جميع الأحوال ما نريد توجيه اعتبارات السياسة نحوه أي ما يجري خلال عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP لكننا نريد الاضطلاع بالمعلومات والمعرفة اللازمة حول الإمكانية والطرق المحتملة التي يمكن تنفيذ هذا الأمر من خلالها. وفي نفس الوقت ثمة طلب مقدم ممن يراقبون القانون، أي جهات حماية البيانات، وسوف نتوغل أكثر في تفسير ما قد حدث هناك على وجه التحديد. الشريحة التالية من فضلك.

وكما قلت لكم، في نهاية الأمر، لقد توصلنا إلى أفضل نظام يمكننا تصوره هنا كما أننا نحاول إرضاء جميع الرغبات المحتملة لطالبي الوصول والاطلاع، ولكن في الوقت ذلك فإن ما نقوم به هنا هو التأكد من أننا ملتزمة بقانون حماية البيانات. وكما قلت لكم، كانت هناك مجموعة الدراسة الفنية التي أوكلت إليها مهمة محددة للغاية تمثلت في فحص الطرق المحتملة لتحويل المسئولية بين الجهات الفاعلة المختلفة فيم إن كان من الممكن لنا أن نستخدم نموذجًا مركزيًا من أجل معالجة البيانات وأيضًا (يتعذر تمييز الصوت) مجموعة تنظر في مسألة الاعتماد والتوثيق والإفصاح. وقد تم تسليم ذلك من أجل الدراسة والبحث. وقد رأينا أن هذا من الممارسات المفيدة للغاية وأنه قد تم استخدام بعض

الافتراضات من أجل تقديم نموذج آخر مختلف كنت قد رأيتموه أيضًا في اجتماعات ICANN السابقة.

ومن ثم تحاول ICANN التعرف على مجموعة التأثيرات التي ستكون لأي نموذج فيما يخص تبعات ومسئوليات مثل هذا النظام. وقد حاولنا في مناسبات عدة أن نحقق إمكانية إجراء مناقشة معهم لنقول أنه عندما تتعاملون مع هيئات حماية البيانات، يجب ألا يسارعوا إلى الحديث حول تحويل المسئولية، لكن يجب أن نشير بوضوح إلى الجهة المسئولة عن ذلك ومن الذي يتولى المسئولية لأن هيئات حماية البيانات تريد أن ترى بأن أصحاب البيانات يحظون بالاحترام. ومن ثم كانت هناك الكثير من الافتراضات ولا تزال داخل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمجموعة الصغيرة، ونرى أن النموذج المركزي له بعض الميزات الجيدة فيما يخص الإفصاح عن البيانات الشخصية. وقد حاولنا إجراء تفسير فعلي لما هو المقصد بالنموذج المركزي. ولا يعني ذلك بالضرورة أن نضع جميع بيانات نظام WHOIS في هيئة مركزية محددة. لكن من المهم أن نوضح من جديد المكان الذي يصدر عنه قرار الإفصاح وأيضًا تسليط الضوء على جميع أنشطة المعالجة التي يجري تنفيذها. وأنا أذكركم بأن قانون حماية البيانات العامة GDPR عبارة عن قانون له ذلك البعد القانوني الذي يتناول جميع أنشطة المعالجة بالفحص، ويتوجب علينا تحديد أساس قانون واضح من أجل معالجة البيانات الخاصة. إذن فقد أرسلت منظمة ICANN خطابًا إلى مكتب حماية البيانات الأوروبي وأيضًا على المستوى غير الرسمي نعلم أنه سوف تكون هناك مجموعة فنية داخل المجلس تنظر في هذا الأمر قبل جلب النقاش إلى الهيئة العامة لذلك فإننا نبحث عن أي نوع من التفاعلات التي يمكن أن تحدث في هذه المرحلة مع هيئات حماية البيانات. ونعتقد أن هذه المسألة سوف تخضع للنقاش في مرحلة ما في الاجتماع التالي المقرر بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول. وسوف أحيل الكلمة الآن إلى زميلي كريس.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا جزيلاً لك، جورجيوس. ثمة حديث دائر حول نموذج الوصول الموحد (يتعذر تمييز الصوت) واختبار نموذج، والقائمة تطول وتطول مع مضي الإطار الزمني للأمام. وقد بات هذا الأمر مربكاً للغاية حتى بالنسبة لنا نحن المنخرطون دائمًا في النظام. والطريقة التي نود أن نركز بها على هذه المسألة هي نشاط المعالجة المختلف الذي يحدث في كل مرحلة على حدة من طلب البيانات فجمع البيانات وطلب الحصول على البيانات والطريقة التي يتم بها إطلاق تلك البيانات لاحقًا، وعندما نتحدث حول النماذج والطريقة التي يمكن أن يعمل بها أي نموذج استنادًا إلى عملية وضع السياسات، فقد فكرنا دائمًا في أنشطة المعالجة وما تم تنفيذه ومكان تنفيذ ذلك، وما هي الجهة المسئولة في نهاية المطاف عن تنفيذ ذلك النشاط يجب - في رأيي- أن تتقرر وهي تعتمد في حقيقة الأمر على النصائح (يتعذر تمييز الصوت) القادمة من (يتعذر تمييز الصوت) بالإضافة إلى عمليات السياسة داخل عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP. توضح هذه الشريحة عددًا من تلك العمليات وكيفية ارتباطها معًا ومن الهام جدًا فهم هذا الأمر، حيث يمكن تعيينها لكيان واحد أو أكثر لتنفيذ كل واحدة من هذه المهام ولا يزال من المفترض تقرير ذلك، وأعتقد أن قدرًا كبيرًا من الجزء الأوسط يمكن تجميعه معًا وبالتأكيد ضمن الخطاب الأخير الموجه إلى هيئات حماية البيانات، والذي كان أحد الخيارات التي طرحتها منظمة ICANN (يتعذر تمييز الصوت) لتنفيذ تلك الأنشطة المركزية.

الشريحة التالية من فضلك. إذن هذه إلى حد كبير نفس الشريحة ولكن ما أردنا فعليًا تسليط الضوء عليه هو أنه لا يزال من غير المتاح أي قرار حازم حول المكان الفعلي الذي سيتم فيه تخزين البيانات أثناء انتقالها وكجزء من نشاط المعالجة. وثمة فكرة تتمثل في أنه في حالة وجود بوابة مركزية تضم جميع البيانات فسوف يتم سحب المسئولية عن الإفصاح عن تلك البيانات من الأطراف المتعاقدة وتظل بيد تلك البوابة المركزية وحدها. وعلى الرغم من ذلك، من الواضح أن ثمة مخاطر على البيانات في ذلك وأن هذه كانت واحدة من المسائل التي طرحت على هيئات حماية البيانات، ومن الواضح أنه لا يجب تخزين أي بيانات في البوابة، وفقًا لما أشرنا في الرسم التوضيحي، وقد قدمنا طلبًا بأن تعمل البوابة كجزء من ذلك الطلب وتخزين ذلك وإرساله على الطلب المقبول لذلك العام وبعد ذلك يخضع بشكل واصح إلى (يتعذر تمييز الصوت) الضمانات الصحيحة وكل جانب

آخر فيها. لذلك عندما تسمع عن نظام الوصول/الإفصاح القياسي لنموذج الوصول الموحد، أحيانًا يكون من الأفضل العودة إلى طبيعة أنشطة المعالجة التي يجري تنفيذها وأن نكون على دراسة بأنه لم يتم تقرير أي شيء وإلى أن يتم الانتهاء من عملية السياسات، فلن يكون لدينا أي نموذج مؤكد وثابت. ومما يؤسف له أن هذا الموقف ينطوي على سيولة رغم ذلك وهو ما يجعل تفسيره لثلاث مرات -إن لم يكن أكثر- أمرًا معقدًا. الشريحة التالية من فضلك. ومن ثم سوف أحيل الكلمة إليكم الآن للحديث حول هذه المسألة.

جورجيوس تسيلينتس: إذن وكما قلت لكم، هناك طلب حول تقديم شكل من أشكال الرد إن أمكن من هيئات حماية البيانات، والمشكلة تتمثل هنا في أن هيئات حماية البيانات لن ترد إن لم يكن لديها فهم واضح للنموذج، وفي حالة الرد إن لم يكن لديهم ذلك، وكانت لدينا إمكانية بعض المقترحات وبعض السيناريوهات المختلفة وكان لذلك في الخطاب المرسل من ICANN إلى مجلس حماية البيانات الأوروبية. يحاول أول الأسئلة الرد على فكرة أنه إذا كان لدينا نظام مركزي، فسوف يكون أفضل من أجل حماية مصالح أصحاب البيانات لأنه سوف تكون لدينا نقطة مركزية يمكن أن نعزو إليها الشكاوى والمسئوليات. إذن هذه هي أول (يتعذر تمييز الصوت) والرئيسية من منظمة ICANN اليوم إلى المجلس. الأمر الآخر فيتعلق قليلاً بفكرة المكان الذي تكمن فيه المسئولية. وهذا الأمر يرتبط أكثر – وهذه مناقشة كبيرة أجريناها داخل عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP، هل هي مسألة تخص الإفصاح، أو حول البوابة المركزية التي تطلق البيانات؟ أو أنها حول الأطراف المتعاقدة التي قامت بجمع البيانات وقاموا بتحويل البيانات إلى البوابة المركزية ومن ثم لتحليل ذلك أبعد من هذا فإنه بحاجة لأن نأخذ في اعتبارنا الأدوار التي تلعبها الجهات المتحكمة، والأدوار الخاصة بالجهة المعالجة، والتي نجري نشاط المعالجة من أجلها ونتحدث حوله ويجب علينا الانطلاق إلى التفاصيل الدقيقة لعمليات تحويل البيانات. إذن هذه هي الأسئلة الأساسية بالنسبة لنا. إننا ندور في مناقشاتنا حول عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP، وعلى

وجه الخصوص في كل اجتماع سوف نلتف حول تلك الأسئلة. وسوف يكون من المفيد للغاية لو قررنا في أي نموذج، وأن نحصل في نفس الوقت على نفس المعلومات حول الجهات الفاعلة في هذا النموذج، سواء كانت الأطراف المتعاقدة أو ICANN أو أيًا كان من يريد أن يكون في موقف المسئولية عن الإفصاح عن تلك البيانات، بحيث يكون هناك التزام في يد واحدة. وأما على الجانب الآخر، نريد أن نحصل على تقييم حول ما إن كان هذا الالتزام يعني المسئولية فيما يخص التبعات.

كريس لويس-إيفانز: أنا كريس لويس-إيفانز، للعلم والإحاطة. في البيان الختامي الصادر عن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، قمنا دائمًا بالنص على الدعم الخالص (يتعذر تمييز الصوت) للكيانات الممثلة داخل عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP، وهو أمر ضروري للحصول على إنترنت آمن ومضمون لجميع الناس في دولتنا. فكان هذا من الأشياء الأساسية التي كنا ندفع باتجاهها داخل هذه المجموعة الصغيرة ولا نزال نقوم بذلك. كما أن هناك حاجة لأن تكون للجهات غير المعتمدة القدرة على تقديم طلب واحد إلى أي نظام وهذه مسألة أساسية داخل عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP في الوقت الحالي، هل يقومون بعمل بريد إلكتروني (يتعذر تمييز الصوت) لمرة واحدة إلى النظام؟ لكن هذا من الأشياء الأساسية بالفعل بالنسبة لعملنا داخل عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP ألا وهو الحصول على وصول مناسب لجميع الأطراف، ولا يزال هذا الأمر عالق في أذهاننا، ولا يزال متركزًا ومن الوظائف الأساسية لأي نظام يتم استخراجه.

وبعد ذلك النقطة الأخيرة في الشريحة وأعتقد أنه تم الحديث عنها في كل ما قلناه حول الاعتماد والوصول والإفصاح وهو أنكم عندما تكونون معتمدين لا يعني أنكم تحصلون على إمكانية الوصول إلى بيانات بشكل افتراضي. بل يجب أن يكون هناك شكل من أشكال الضمانات وقرارات التوازن المناسبة سواء وجب علينا إطلاق البيانات، أو كان من الواجب على الجهة المفصحة عن البيانات إطلاق البيانات أم لا، لكن هذا الأمر

يتداخل في كل ما نتحدث حوله عندما نتحدث حول الوصول والإفصاح. الشريحة التالية من فضلك.

إذن فالجزء الصعب بالنسبة لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP هو اعتماد الجهات العامة. ومن الناحية الواقعية، تتطلب الجهات العامة آلية مختلفة من أجل الحصول على الاعتماد مقارنة بالجهات والكيانات الخاصة. فالهيئات الخاصة والسلطات العامة لديها متطلبات محددة من حيث الحفاظ على السرية عند الخوض في هذه العملية. كما أن نطاق وطبيعة تلك السلطات العامة واسعة للغاية لدرجة أن مطالبة أي كيان بجمع البيانات اللازمة من أجل اعتماد شخص ما أمر صعب للغاية. ومن ثم فإننا بحاجة فعلية لأن تكون كل دولة قادرة على الاهتمام بالسلطات العامة التابعة لها وحماية نفسها عند تحديد الأشخاص المناسبين والتعرف على هوياتهم. إذن فإن ما نقترحه في هذه الوثيقة التي قمنا بإطلاعكم عليها في بداية هذا الاجتماع هو بحث مفاهيمي يتيح لكل دولة أن يكون لها موفر خدمة هويات تتيح شكلاً من أشكال الاعتماد لجميع السلطات العامة، سواء تم التعامل مع ذلك من خلال الهيئة الحكومية الخاص بها أو تم إخضاع ذلك لهيئة دولية مثل الإنتربول أو إحدى الهيئات الأخرى من هذا القبيل. وهذا يتوقف على قرار كل دولة في ذلك. فهذا يتيح لكل دولة ضبط المتطلبات الخاصة بها والحصول على الاعتماد بحيث يتم إبلاغ وإشعار الهيئات التابعة لك بأنه يجب تزويد فلان وفلان عدا بعض الجهات الأخرى المفوضة من جانب ICANN، ونحن في حقيقة الأمر بحاجة فعلية لحماية قدرة كل دولة والهيئات التابعة لها على تقديم الطلبات من أجل نظام WHOIS، لأن تلك البيانات هامة للعديد من التحريات والأعمال التي تتم داخل كل دولة. وسوف ترون هذا الأمر مرات ومرات، والمسئولية النهائية عن الإفصاح عن البيانات تظل بيد جهة ضبط البيانات. ونظرًا لأن أي جهة حكومية لديها اعتماد وتفويض لا يقتضي بالضرورة إطلاق البيانات، لذلك فهذا الأمر ضروري بالنسبة لكل من يعملون في هذا المجال. الشريحة التالية من فضلك.

جورجيوس تسيلينتس: حسنًا. وهذا الأمر في عجالة. أعتقد أن هذا من الواجبات التي توجب علينا القيام بها منذ الاجتماع الأخير وحتى قبل ذلك تمت مطالبتنا بإعداد قائمة دالة تضم السلطات العامة التي تتطلب وصولاً إلى بيانات WHOIS. إذن يمكن لهذا النوع من السلطات العامة مطالبته بأداء الطلبات ذات الصلة بإنفاذ القانون الجنائي والقانون المدني ولكن أيضًا مع الفئات الأخرى مثل حماية المستهلك. إذن ما يمكن أن يكون مفيدًا للغاية – إذن هذه قائمة حول من له مصلحة -من منظور عام- في بيانات WHOIS الخاصة، مَنْ من المفيد الحصول عليه في نفس الوقت ووفق أي أساس قانون يتم القيام بذلك. وقد تواصلت المفوضية الأوربية حتى الآن وقامت بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل تحديد جهات إنفاذ القانون على وجه التحديد للبدء في الحاجة للحصول على وصول إلى بيانات WHOIS غير العامة. بالإضافة إلى تجميع ومحاولة رؤية أوسع قدر ممكن من مجموعة المؤسسات التي تطلب هذا النوع من المعلومات. وأعتقد أننا بشكل أو بآخر – الشريحة التالية من فضلك. أعتقد أننا في الختام. لا أدري، منال – الخطوات التالية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك غريغورياس ولورين وكريس أيضًا. أما بالنسبة للخطوات التالية، فهذه مجرد تجميعة للجلسات التي تجري حول هذا الموضوع ذاته خلال اجتماع ICANN66 ومن ثم فإننا نجري الاستعدادات من أجل اجتماعنا مع مجلس إدارة ICANN. وسوف ينعقد ذلك اليوم في تمام الساعة 1:30. وسوف نجتمع اليوم مرة أخرى مع مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات في تمام الساعة 3:15. ومرة أخرى، سوف يكون ذلك على جدول أعمال هذا الاجتماع. وثمة جلسة للمجتمعات المتعددة حول المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP غدًا في تمام الساعة 10:30، وكما ذكرت لكم من قبل، فهذا أحد الموضوعات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل عقد جلسة للمجتمعات المتعددة. وأتمنى أن تحضروها. وأيضًا اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول WHOIS وجلسة حماية البيانات، مرة أخرى، يوم الثلاثاء في تمام الساعة 8:30 صباحًا. وسوف

تكون مخصصة من أجل مناقشة للجنة GAC بعد أن نجري هذه الإحاطة اليوم وهذه الإحاطة الشاملة والدقيقة اليوم وبعد الاستماع لمناقشات المجتمعات المتعددة والمناقشات طوال الأسبوع، وسوف يكون هذه الجلسة بمثابة مناقشة ختامية قبل اجتماعنا مع مجلس الإدارة يوم الثلاثاء في نفس اليوم في تمام الساعة الثالثة والربع، ومن ثم فإنها عبارة عن مناقشة مستمرة طوال الأسبوع. ثم بعد الاجتماع المنعقد هنا في مونتريال، سوف تتم مطالبة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتقديم التعقيبات والآراء حول مبادئ الاعتماد للهيئات العامة وأيضًا للنظر في القوائم الدالة للسلطات العامة والجهات الأخرى التي تطالب بالحصول على بيانات التسجيل غير العامة وفي نهاية المطاف تعليقات عامة على التقرير الأولي لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP المتوقع بنهاية عام 2019. إذن نقطة أخيرة يجب على الزملاء في لجنة GAC النظر فيها عند الانضمام إلى مجموعة GAC الصغيرة بخصوص نطاقات gTLD ومتابعة مداولات عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP. وأعتقد أننا قد وصلنا إلى نهاية هذه الجلسة. إذن هل هناك أية طلبات أخرى من الجمهور قبل الختام؟

ممثل الهند: راهول غوساين متحدثًا بالنيابة عن حكومة الهند. بنفس العبارات التي أوردتها لورين، والجديرة بالقول، والجديرة بالتكرار، ومع الاهتمام بحقيقة أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو مجلس إدارة ICANN لا يمكنه ضمان أو التحكم في النتائج النهائية بما أن عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP عملية تدار بمعرفة المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، نريد الإشارة إلى رغبتنا في تكرار المقترحات التالية التي يجب النظر فيها والتي يجب التوجيه بها في جميع المنتديات، سواء بالنسبة للجنة GAC في وداخل لجنة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالإضافة إلى مجلس إدارة ICANN إذا لزم الأمر. الخطوات اللازم اتخاذها لضمان أن نطاق أنشطة المرحلة الثانية محددة تمامًا بهدف تحقيق الانتهاء والتنفيذ السريعين؛ 2؛ اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل ضمان أن المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء

العامة EPDP بخصوص حالة التعليق المؤقت (يتعذر تمييز الصوت) للبيانات تمثل إنجازات ملموسة، وأن تقارير سير العمل تتبع الإطار الزمني المعجل مع إيلاء الاهتمام بالبدء في عمليات التنفيذ بالنسبة للعمليات الحالية ذات الصلة، مثل البروكسي والاعتماد (يتعذر تمييز الصوت) والمشكلات الأخرى الشبيهة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً ممثل الهند. قبل أن نختتم الجلسة، تم إخباري بأن المنظمة الدولية للفرنكوفونية تطلب الكلمة من أجل الإعلان عن الاجتماع. ولست متأكدة من أنهم معنا في القاعة. عفوًا، تفضل – رجاءً.

[كلمة أو عبارة بلغة غير الإنجليزية]

متحدث: شكرًا لك سيدي الرئيس. أود أن أعلن عن أن ممثل الدول الأعضاء في التمثيل الدولي للفرنكوفونية مدعوين بالتكرم لحضور جلسة سوف تنعقد في الفترة ما بين 12:15 و1:15 في (يتعذر تمييز الصوت) مونتريال، وسوف ينعقد الاجتماع في الطابع الثامن، وجميعكم مدعوون بتشريفنا بالحضور.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: الرجاء العودة إلى الغرفة الساعة 1:30، وشكرًا لكم.

[نهاية النص]